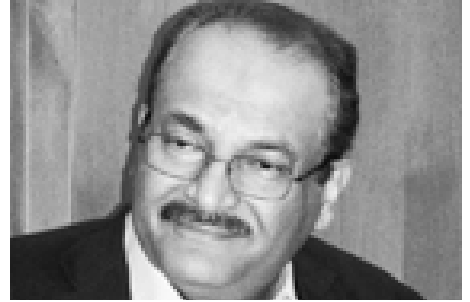


مجلس التعاون الخليجي



خليل يوسف

خطط إنقاذ اقتصادي... للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة

غرف التجارة
والصناعة -
البحرين

محافظ البنك المركزي الكويتي، الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، خالف تلك التوقعات حيث صرح مؤخراً بأن القادم من الأزمة المالية أسوأ مما هو واقع حالياً، وأنه يجب أن نكون واقعيين كي نعي الآثار المتوقعة ونتصدى لها جيداً من الآن، وهو رأي يكاد يتفق مع ما طرحه مدير عام مؤسسة الخليج لضمان الاستثمار، فهد راشد الإبراهيم، الذي اعترف هو الآخر بأنه لا يمكن التغاضي عما يحمله لنا كل فجر يوم من أرقام جديدة من الخسائر الضخمة التي ترتبت على هذه الأزمة، وعن العمق الذي سيصل إليه أثرها خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو التي سبق توقعها للمنطقة، مما يستدعي إعادة النظر بكل ما تم التخطيط له قبل الأزمة.

ومن الواضح جداً أن هذا ما حدث فعلاً بالنسبة للدول الخليجية التي باتت تجد نفسها مضطرة لفرملة كثير من طموحاتها ومشاريعها وإصلاحاتها الاقتصادية.

وإذا كانت هناك دعوات واضحة تؤكد بأن أكثر ما تحتاجه هذه الدول في ظل الظروف الراهنة هو الثبات على طريق الإصلاحات الاقتصادية، من زاوية أن هذه الأزمة لا بد

على الرغم من التأكيدات الأخيرة لرئيس صندوق النقد الدولي بأن التدابير التي اتخذت لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية غير كافية، وأن عام 2009 هو عام شديد الخطورة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وأن العالم أجمع يعاني من حالة انكماش هذا العام للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من التقارير الاقتصادية التي ترى بان الصدمة الاقتصادية التي ستعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي ستكون حادة، وستمتد لفترة ليست بالقصيرة، وأنه في ظل الظروف الراهنة سيكون أمام الشركات والمؤسسات الخليجية ثلاث أولويات، الأولى تتمحور حول إيجاد نشاط تجاري جديد، والثانية خفض التكاليف، والثالثة توفر واستمرارية التدفقات النقدية.

على الرغم من ذلك، ومن وضوح التأثيرات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية على الكثير من القطاعات الاقتصادية في منطقة الخليج، إلا أن كثيراً من المسؤولين وبعض الاقتصاديين في المنطقة يصرون على أن تأثر المنطقة بالتداعيات المؤلمة للأزمة سيبقى محدوداً ولن يستدعي أي خطط عاجلة للإنقاذ... إلا أن



صندوق النقد الدولي:

من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون في عام 2009 ليصل إلى 3.5%، مقابل 6.8% في عام 2008، و5.3% في عام 2007، وذلك جراء انخفاض أسعار النفط.

عن تأثيرات الأزمة وتطوراتها بدليل أن هذه التأثيرات مست قطاعات وعطلت توجهات اقتصادية عديدة في المنطقة باعتراف مسؤولين خليجيين من الواضح أنهم باتوا الآن مقتنعين بأن عليهم العمل بما يسمح لهم بالخروج من تداعيات الأزمة بأقل الخسائر.

وبخلاف آثار الأزمة المالية على القطاع المالي الخليجي، وعن استثماراته في الأسواق العالمية، واعتراف بعض المصارف في دول مجلس التعاون بالإعلان عن خسائرها الناجمة عن تعرضها للمنتجات المالية، والتأثير المتنامي للأزمة على مصارف المنطقة وعلى انخفاض قيمة أصولها، وتأثر الصناديق الاستثمارية الحكومية في الخارج، والتي قدرت استثمارات حكومات دول التعاون فيها قبل الأزمة بحوالي 1.8 تريليون دولار، منها حوالي 60% مقيمة بالدولار، والمتوقع أن تكون قد تعرضت لخسائر تصل إلى 30% من قيمة أصولها أو أكثر، بخلاف ذلك فإن تأثيرات الأزمة بدأت تمتد لتشمل تمويل المشاريع، حيث أصبحت المصارف المحلية متشددة في إقراض الأفراد والمؤسسات والشركات، كما أن المصارف الأجنبية في المنطقة أوقفت كثيرًا

أن تدفع إلى التنبيه واستهلال عهد جديد بوعي أعمق وعزيمة أقوى نحو الاعتماد على الذات، والتخفيف من الثقة المطلقة بالأنظمة والعقلية الاقتصادية الغربية، والانتكاء على الأدوات والأنظمة المالية الإسلامية كبديل فعال للأنظمة المالية العالمية، وان هذه الدعوات جاءت مقرونة بتصريحات أكثر من مسئول حكومي - في أكثر من دولة خليجية - بأن دول مجلس التعاون تتمتع في الوقت الحاضر بظروف أفضل من أي منطقة في العالم للتعامل مع الأزمة العالمية، وتحسين اقتصادها أمام آثارها السلبية، والمحافظة على معدلات نمو عالية، والاستمرار في إنجاز المشاريع التنموية عبر تبني سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروف الدورة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أكد عليه مدير عام العلاقات الاقتصادية الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، د. عبد العزيز العويشق، في لقاء عقد بمسقط في 8 مارس 2009 بحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الخليجي. وما قاله د. العويشق أكد عليه أكثر من مسئول خليجي، ولكن يبقى واقع الحال يثبت أن دول الخليج لا تستطيع أن تكون بمنأى

من الواضح
أن الدول
الخليجية
باتت تجد
نفسها مضطرة
لفرملة كثير
من طموحاتها
ومشاريعها
وإصلاحاتها
الاقتصادية.



كان حجم الاستثمارات في القطاع العقاري الخليجي يقدر في السنوات القليلة الماضية بنحو تريليوني دولار أمريكي، وهي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الست.

تأثرت الصناديق الاستثمارية الحكومية في الخارج، والتي تقدر استثمارات حكومات دول مجلس التعاون فيها بحوالي 1.8 تريليون دولار، حيث من المتوقع أن تكون قد تعرضت لخسائر تصل إلى 30% من قيمة أصولها أو أكثر.



والاستثمار، بعد أن كان حجم الاستثمارات في القطاع العقاري الخليجي يقدر في السنوات القليلة الماضية بنحو تريليوني دولار أمريكي، وهي تقريباً ضعف أو أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الست. وأمام توقعات صندوق النقد الدولي بأن يتباطأ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون في عام 2009 ليصل إلى 3.5% مقابل 6.8% في عام 2008، و5.3% في عام 2007 جراء انخفاض أسعار النفط، فإن العديد من التحديات بقيت ماثلة أمام هذه الدول - أبرزها الانخفاضات الحادة في أسواق المال الخليجية، وإعلان عدد من المؤسسات المالية الخليجية عن تكبد خسائر فادحة، وانخفاض أسعار الموجودات والعقارات، تزامن معها تقلبات حادة شهدتها أسواق المال والائتمان العالمية، وبروز مؤشرات أكثر حدة على ضعف الاقتصاد العالمي، كل ذلك أدى إلى تأثيرات سلبية واضحة على بيئة الأعمال في المنطقة وعلى برامج التنمية، ومشاريع الإصلاح الاقتصادي.

فهذه المشاريع بنيت على ركائز تتمثل في ارتفاع أسعار النفط وتدفق رؤوس الأموال

من خطوط الائتمان. ولعل البيان الذي أصدرته غرفة تجارة وصناعة البحرين والذي حذر من تبعات هذا التشدد في الإقراض وفي منح التسهيلات الائتمانية كفيل بأن يعكس حالة القلق بل والجزع التي باتت مؤسسات وشركات بحرينية تعيشها، حيث حذر البيان من أن يؤدي هذا التشدد إلى انهيار وإفلاس شركات عديدة، ولاسيما المصنفة في دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وامتدت الأزمة إلى التأثير على قطاع العقار والإسكان والبناء والاستثمار، وذلك من ناحيتي انخفاض الطلب وانخفاض التمويل. وأصبح الكثير من المتعاملين والمعنيين بشؤون هذا السوق يرون بأن الطفرة العقارية في البحرين قد انتهت، وذلك بعد معدلات إقراض عالية من المصارف التجارية لهذا القطاع قاربت 26% من مجمل القروض التجارية في البحرين عام 2007 وبدايات عام 2008، إلا انه في ضوء التشدد الحاصل والقيود المفروضة على تسهيلات الائتمان المصرفي في القطاع العقاري - سواء في البحرين أو في بقية دول مجلس التعاون - فقد بات هذا القطاع يشهد انخفاضات حادة على صعيد الطلب والتمويل

**أكثر ما
تحتاجه
دول مجلس
التعاون، في
ظل الظروف
الراهنة،
هو الثبات
على طريق
الإصلاحات
الاقتصادية.**

2.5 مليون دولار

استثمارات مؤسسة الخليج

مؤسسة الخليج للاستثمار التي تعد إحدى المؤسسات الخليجية في مجال الخدمات المالية، كشفت في تقرير لها عن إجمالي استثماراتها في دول مجلس التعاون بنهاية عام 2008، وقالت إنها بلغت 5572 مليون دولار، في 40 مشروعاً في قطاعات إنتاج الكهرباء وتوليد المياه، والخدمات المالية، وقطاع صناعات الحديد والبتروكيماويات، وقطاع إنتاج مواد البناء. وفي الوقت الذي يقر فيه التقرير بتأثر قيمة استثمارات المؤسسة سواء العالمية أو الخليجية جراء الأزمة المالية العالمية، إلا أنه يشير إلى أن دول مجلس التعاون المساهمة في المؤسسة كان لها دور كبير في تعزيز الكفاءة المالية للمؤسسة وتوفير السيولة اللازمة لها.

إنشاء مركز اعتماد

لدول مجلس التعاون

يجري حالياً ترتيبات لإنشاء مركز اعتماد لدول مجلس التعاون يقدم خدمة الاعتماد لدول المجلس في مجالات الفحص والاختبار والتفتيش، ومنح الشهادات للجهات الحكومية أو الخاصة أو الأجنبية. ويرى د. أنور العبد الله - أمين عام هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي - أن إنشاء هذا المركز سيهيئ قاعدة للاعتراف المتبادل بالخدمات المقدمة بدول المجلس، وكذلك لبقية دول العالم. مشيراً إلى أن برامج الاعتماد ستطبق في المرحلة الأولى على مجالات اعتماد مختبرات الاختبار والمعايرة، واعتماد جهات التفتيش، واعتماد مختبرات البناء والتشييد. كما أشار إلى أن هيئة التقييس الخليجية أنهت مسودة مشروع نظام قياس خليجي موحد يتماشى مع الأنظمة الدولية المعتمدة والمتعارف عليها، ويؤمل أن يساهم هذا النظام في تطوير وتحسين الثقة في أعمال القياس والمعايرة، وأن يخدم احتياجات المؤسسات الصناعية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة والارتباط بمجال القياس والمعايرة والمساعدة على توحيد تشريعات وأنظمة المتولوجيا القانونية.

الخارجية، وتوافر السيولة بالمصارف الوطنية، وأسواق أسهم منتعشة وكلها باتت تشهد تراجعاً حاداً.

فالباحرين كنموذج تبنت رؤية اقتصادية حتى عام 2030، ارتكزت على رؤية طمّح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة، ويتولى القطاع الخاص عجلة التنمية، كما استندت على مشاريع وبرامج أعلنت عنها السلطات في البحرين، إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي فرضت نفسها على الواقع البحريني جعلت مجلس التنمية الاقتصادية المعني بالشأن الاقتصادي يعيد النظر في العديد من البرامج والمشاريع والتوجهات الاقتصادية والتنموية، مما حدا بالحكومة إلى تقليص الإنفاق العام وضغط الميزانيات، وهو الأمر الذي وضع الكثير من القطاعات أمام أوضاع حرجة للغاية، من منطلق أن الإنفاق الحكومي العام هو بمثابة الدم الذي يجري في شرايين النظام الاقتصادي، وأن تقنين التدفقات النقدية يعني التضيق على السوق على محوريه الرئيسيين: المزود (العرض)، والمستهلك (الطلب)، مما حدا بقطاعات تجارية واقتصادية إلى الإعلان بأن إجراءات التقشف الأخيرة التي اتخذتها الحكومة شلت الكثير من المرافق، وعطلت محركات السوق، وأظهرت أعراض الأزمة بشكل واضح على السطح.

وإذا كان هناك من الفعاليات الاقتصادية البحرينية من أعلن بأنه لا ينتقد التقشف الحكومي على إطلاقه، ولا يشجع التبذير أو الإنفاق دون ضوابط، وأن التقشف يعد أمراً مهماً من أجل الحفاظ على المال العام، إلا أن هؤلاء يرون أن ذلك يجب أن يكون بما لا يؤثر على حركة الاقتصاد، وعلى المشروع الإصلاح الاقتصادي المتمثل في الرؤية والاستراتيجية الاقتصادية للبحرين.

يبقى هناك من يراهن على أن تداعيات الأزمة المالية العالمية على البحرين ودول مجلس التعاون عامة على خططها ومشاريعها وتوجهاتها لإصلاح اقتصادياتها لم تأخذ مداها المتوقع حتى الآن، وقد تتضح معالمها مع منتصف عام 2009، مع إقرار الموازنات العامة، ومع ظهور نتائج النصف الأول لأعمال الكثير من مؤسسات المال والأعمال في المنطقة. ولذا ليس غريباً أن تسارع بعض دول المنطقة إلى تدارس خطط إنقاذ اقتصادية محفزة للنمو، للخروج من الأزمة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة.

مسؤولون

حكوميون:

دول مجلس

التعاون تتمتع

في الوقت

الحاضر

بظروف أفضل

من أي منطقة

في العالم

للتعامل

مع الأزمة

العالمية، عبر

تبني سياسات

اقتصادية

تناسب مع

الظروف

الحالية

التي يمر

بها الاقتصاد

العالمي.